CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **15 أيلول/سبتمبر 2008** الساعة **17/00** بتوقيت غرينتش (الساعة **13/00** بتوقيت نيويورك، والساعة **19/00** بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2008/27*

تقرير يقول إن تعزيز قدرات العرض ضرورة جوهرية لكي تستفيد أفريقيا من تحرير التجارة

سياسات فعالة مطلوبة لقطاعي الزراعة والصناعة لإزالة القيود الضاغطة على الإنتاج وزيادة صادرات أفريقيا

جنيف، *15 أيلول/سبتمبر 2008* - كان ضعف قدرات العرض - أي القدرة المحدودة على إنتاج السلع بالكمية والنوعية المطلوبتين للاستجابة للطلب العالمي على هذه السلع - هو العقبة الرئيسية التي تعترض تحسين الأداء التصديري في أفريقيا، وهو ما يفسر انخفاض الحصة السوقية للقارة من 6 في المائة من الصادرات العالمية في عام 1980 إلى حوالي 3 في المائة في عام 2007، وفقاً لما جاء في ***التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2008***[(1)] .

وهذا التقرير هو طبعة عام 2008 من التقرير السنوي للأونكتاد عن أفريقيا وصدر بعنوان فرعي: "الأداء التصديري بعد تحرير التجارة: بعض الأنماط ومنظورات السياسة العامة"، وقد جاء فيه أن تحرير التجارة طوال عقدين من الزمن قد نجح في إزالة كثير

---

* **جهة الاتصال**: Press Office, +4122 917 5828, press@unctad.org, www.unctad.org/press.

(1) ***التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2008: أداء الصادرات بعد تحرير التجارة: وبعض الأنماط ومنظورات السياسة العامة*** (رقم المبيع E.08.II.D.22, ISBN: 978-92-1-112754-6) ويمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة في أحد العناوين الواردة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. والسعر هو 30 دولاراً مع سعر خاص بلغ 15 دولاراً في البلدان النامية وبلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وسعر 7.5 دولارات في أقل البلدان نمواً. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات من أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى قسم منشورات/مبيعات الأمم المتحدة، قصر الأمم، CH-1211 Geneva 10، سويسرا، رقم الفاكس: 41+ 22 917 0027، البريد الإلكتروني: UNpublic@un.org؛ ومن الأمريكتين وشرق آسيا إلى: منشورات الأمم المتحدة Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA.، رقم الهاتف 1+ 212 963 8302 أو 1+ 800 253 9646، رقم الفاكس 1+ 212 963 3489، البريد الإلكتروني publications@un.org، عنوان الإنترنت: http:/www.un.org/publications.

من الحواجز التي كانت تحد من التجارة من القارة - ونتيجة لذلك حدثت زيادة طفيفة في الصادرات. ولكن التقدم كان أقل من المتوقع ويقل كثيراً عن الزيادة التي حققتها المناطق النامية الأخرى.

ويقول التقرير إن زيادة إمكانات الوصول إلى الأسواق العالمية تتيح فرصاً هائلة ولكن كثيراً من البلدان الأفريقية لا تزال تفتقر إلى العناصر الكافية للاستفادة من ذلك. فهي تحتاج إلى عناصر بناء القدرة مثل قوة العمل المدربة تدريباً جيداً وضمان إمدادات الطاقة الكهربائية ومهارات البحث والتطوير والخدمات الاستثمارية والمصرفية المرنة إلى جانب كفاءة وسائل النقل لكي تتمكن من عرض كميات كبيرة من المنتجات المطلوبة عالمياً بأسعار تنافسية.

وتقول الدراسة إن حكومات القارة تحتاج أيضاً إلى اتخاذ خطوات فعالة لتحويل مسار بعض الاتجاهات التي تسبب القلق. وهذه الاتجاهات تشمل الإهمال النسبي للزراعة طوال سنوات وسنوات مما أدى إلى تعثر البلدان الأفريقية في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك لم يتحقق التنويع الاقتصادي - الذي كانت التوصيات تنادي به منذ زمن طويل كطريق لكفالة زيادة قوة النمو واستقراره؛ وظل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يمكن أن يزيد الأرباح ويرفع مستويات المعيشة، في حالة ركود في حين نجحت المناطق النامية الأخرى في توسيع نابجها الصناعي توسيعاً كبيراً.

تواضع الأداء التصديري لأفريقيا بعد تحرير التجارة

كان من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة في أفريقيا إلى زيادة الإنتاج في قطاع المنتجات القابلة للتداول، بما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتنويع مجموعة المنتجات المصدرة. وكانت معظم البلدان في المنطقة قد توصلت إلى تحرير اقتصادها بمنتصف عقد التسعينات من القرن الماضي. وارتفع متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23 في المائة قبل عملية التحرير إلى 26 في المائة بعدها. ولكن هذا الارتفاع بنسبة 11 في المائة كان أقل بكثير من الزيادة التي حققتها البلدان النامية غير الأفريقية بنسبة 50 في المائة بعد تحرير التجارة. ومقارنةً بالمناطق النامية الأخرى، نشأت زيادة قيمة صادرات أفريقيا في المقام الأول عن عامل خارجي - هو ارتفاع أسعار السلع الأساسية التصديرية - وليس بسبب زيادة حجم الصادرات. وفي الفترة بين عام 1995 وعام 2006، زادت أحجام الصادرات وأسعارها بحوالي 6 في المائة سنوياً. ويتوصل التقرير إلى أن هذا الأداء يتناقض مع تجربة بلدان آسيا النامية في نفس الفترة حيث زادت أحجام الصادرات بنسبة 10 في المائة سنوياً في حين ارتفعت أسعارها بنسبة 1 في المائة فقط سنوياً.

ويتضح من تحليل تركيبة صادرات أفريقيا أن معظم البلدان الأفريقية لم تقم بتنويع منتجاتها التصديرية. بل على العكس من ذلك سجل أكثر من 60 في المائة من البلدان الأفريقية ارتفاع مؤشرات تركيز الصادرات في عام 2006 بالنسبة إلى عام 1995، وهو ما زاد من ضعف هذه البلدان في مواجهة انخفاض أسعار عدد قليل من السلع الأساسية. وتدين معظم البلدان الأفريقية التي حققت زيادة في عائداتها التصديرية بالفضل إلى ارتفاعات غير متوقعة في أسعار الوقود ومواد معدنية أخرى مثل النحاس والذهب. وبالفعل ارتفعت نسبة قيمة صادرات الوقود إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5 في المائة في عام 1998 إلى أكثر من 15 في المائة في عام 2006. وفي نفس الفترة ظلت النسبة المناظرة في حالة السلع الأساسية الأولية غير الوقود والمنتجات المصنوعة ثابتة حيث بلغ كل

منهما 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير هذه الاحصاءات إلى أن طفرة السلع الأساسية في الوقت الحاضر لا ينبغي أن تولد لدى البلدان الأفريقية إحساساً زائفاً بالرخاء. والتقرير يحذِّر من أن أفريقيا لا تزال عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية .

القيود الهيكلية والمؤسسية تعوق الصادرات الزراعية

ظل القطاع الزراعي يتدهور مع مرور السنوات رغم أهميته في كثير من البلدان الأفريقية. وعلى مدى جيل واحد فقط تراجعت الزراعة في أفريقيا تراجعاً هائلاً وانحدرت أفريقيا من مكانتها كمنتج صاف للأغذية لتصبح أكثر المناطق اعتماداً على المعونة الغذائية الخارجية. وفي الواقع أن أفريقيا تعاني في الوقت الحاضر من أزمة في الأغذية. والتفسير الرئيسي هو الإهمال في السياسات الإنمائية المطبقة خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وهي سياسات أهملت ما كان موجوداً من قبل من اهتمام بالأبحاث والبنية التحتية الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وتوفير الائتمانات للمزارعين. أما السياسات الحديثة، ومنها تحرير التجارة، فلم تعترف بالدور الاستراتيجي للزراعة في الاقتصادات الأفريقية وذهبت إلى حد تفكيك المؤسسات التي كانت تدعم هذا القطاع من قبل. وانخفض مجموع الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الزراعة من ذروته عندما بلغ 8 مليارات دولار في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ليصل إلى 3.4 مليار دولار في عام 2004؛ كما هبطت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من 16.9 في المائة في عام 1982 إلى 3.5 في المائة فقط في عام 2004. وسارت الموارد المحلية المستثمرة في قطاع الزراعة في نفس الاتجاه. والجدير بالملاحظة أن البلدان التي حافظت على قطاعات التصدير الزراعي القوية كانت هي البلدان التي انتهجت سياسات قطاعية مستدامة ومتماسكة لزيادة وتنويع صادراتها الزراعية. ومن هذه البلدان غانا وكوت ديفوار.

إخفاق أفريقيا في تنويع صادراتها لتشمل المصنوعات

تتضح أهمية صادرات المصنوعات في التنمية الاقتصادية من تجربة منطقة شرق وجنوب شرق آسيا التي تمثل منتجات المصنوعات فيها حوالي 90 في المائة من مجموع صادرات البضائع. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد كانت الصادرات من قطاع المصنوعات تمثل 26 في المائة فقط من مجموع الصادرات، وهي أقل نسبة بين جميع المناطق. وكما جاء في التقرير كانت ثمانية بلدان أفريقية فقط هي التي استطاعت تصدير مصنوعات بقيمة تبلغ 10 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو أكثر من ذلك في الفترة 2000-2006، وهذه البلدان هي بوتسونا وتونس وتوغو وجنوب أفريقيا وسوازيلند والمغرب وموريشيوس وناميبيا.
ويؤكد التقرير أن الحجة التي تتردد كثيراً بأن إخفاق أفريقيا في تصدير مزيد من المنتجات المصنوعة يرجع إلى الميزة المقارنة للمنطقة في إنتاج السلع الأساسية الأولية هي حجة ساذجة وغير دقيقة، وليس هناك سبب أساسي يمنع أفريقيا من السير في خطى التجربة الآسيوية الإيجابية. ويقول التقرير إن القول بأن تظل أفريقيا متمسكة بصادراتها التقليدية من السلع الأساسية الأولية وببضعة منتجات مصنوعة كثيفة العمالة يعني الحكم عليها بالبقاء أسيرة للتنمية البطيئة.

ولتحقيق زيادة في الناتج الصناعي والصادرات الصناعية يجب على الحكومات الأفريقية أن تتخذ خطوات للتعامل مع بعض المشاكل الرئيسية، حسبما جاء في التقرير. وتشمل هذه المشاكل ضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف دخول السوق أمام مؤسسات الأعمال ونقص العمالة المؤهلة وانخفاض حماية المستثمرين وصعوبة الحصول على الائتمانات ونظم الضرائب الثقيلة.

وهذه العوامل، مجتمعةً، تثبط الاستثمارات التي يمكن أن تزيد الإنتاجية. ويجب أيضاً العمل على تحقيق وفورات الحجم - إذ إن كثيراً من المنشآت الصناعية الأفريقية هي في الوقت الحاضر أصغر من أن تستفيد من الكفاءة التي تحققها الشركات الأكبر في أماكن أخرى، وينبغي أن تطبق الحكومات تدابير لتساعد هذه المنشآت على التوسع بحيث تستطيع دخول حلبة المنافسة الدولية. ويقول التقرير إن التعامل مع هذه القضايا بطريقة فعالة يتطلب وجود سياسات صناعية تراعي ما يتميز به كل بلد من خصائص محددة.

بعض منظورات السياسة العامة

يشير التقرير إلى أن سياسات زيادة الإنتاج والتنافسية في قطاعي الزراعة والمصنوعات يمكن أن تُصاغ على أساس ركيزتين: زيادة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية الموثوقة، بما في ذلك إدخال تحسينات كبرى في توليد الكهرباء وإمدادات المياه وشبكات الاتصالات.

ويمكن تحسين الإنتاجية من خلال رفع مستوى التكنولوجيا والبحث والتطوير وتشجيع الانخراط في برامج التعليم التقني وتشجيع التدريب المهني والتدريب أثناء العمل. وقد ظل إنفاق الدول على الزراعة منخفضاً جداً عن نسبة 10 في المائة من مجموع النفقات الحكومية المتعهد بها لعام 2008 بموجب مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). ومن أجل جذب الاستثمارات إلى الزراعة والصناعة التحويلية، تستطيع الحكومات أن تنظر في إمكانية عرض حوافز ضريبية للمستثمرين المحتملين. كما يمكن أن تنظر البلدان في إعادة إنشاء بعض الخدمات التي كان يجري تقليدياً تقديمها إلى قطاعي الزراعة والصناعة، مثل الحصول على المدخلات المدعومة وزيادة إمكانيات الحصول على الائتمانات. وينبغي أن ينظر كل بلد في إنشاء وكالة لترويج الصادرات مع وجود صندوق خاص بها لترويج الصادرات. ويمكن تمويل هذه السياسات من خلال الميزانيات الوطنية أو تمويلها من خلال مخصصات المعونة في حالة عدم توفر موارد من الميزانية. ويقع على البلدان المتقدمة واجب القيام بدور هام لمساعدة البلدان الأفريقية لتحسين أدائها التصديري، وخاصة، كما يقول التقرير، من خلال مبادرات المعونة من أجل التجارة.

ويقول التقرير إنه يمكن تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بصغر حجم الأسواق الوطنية الأفريقية.

*** ** ***